

أغسطس 2022م



وزارة المالية
Ministry of Finance



الأداء المالي

نشرة شهرية تصدر عن وزارة المالية

حتى نهاية يوليو 2022		حتى نهاية يوليو 2021
1,042	متوسط الإنتاج (ألف برميل يوميا)	954
89	متوسط سعر برميل النفط (دولار أمريكي)	54
3,827	صافي إيرادات النفط (مليون ر.ع.)	2,639

الأداء المالي حتى نهاية يوليو مليون ر.ع.

نسبة التغير	2022		2021
%53.5	8,003	الإيرادات	5,215
%8.8	6,984	الإنفاق	6,420
-	1,019	العجز / الفائض	(1,206)

بيانات مبدئية

الإيرادات

مليون ريال عماني

النسبة التغير	2022	2021	البيان (حتى نهاية يوليو)
45%	3,827	2,639	صافي إيرادات النفط
119.9%	2,056	935	إيرادات الغاز
30.5%	2,107	1,615	الإيرادات الجارية
-	13	26	الإيرادات والاستردادات الرأسمالية
53.5%	8,003	5,215	إجمالي الإيرادات

شهدت الإيرادات العامة للدولة ارتفاعاً بنسبة (53.5%) حتى نهاية يوليو 2022م مسجلة نحو (8,003) مليون ريال عماني مقارنة بتسجيل (5,215) مليون ريال عماني حتى نهاية يوليو 2021م؛ ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى:

- 01 ارتفاع متوسط أسعار النفط إلى نحو (89) دولار أمريكي للبرميل مقارنة بتسجيل (54) دولار أمريكي للبرميل بذات الفترة من عام 2021م.
- 02 ارتفاع متوسط كمية الإنتاج إلى نحو (1,042) ألف برميل يومياً مقارنة بتسجيل (954) ألف برميل يومياً بذات الفترة من عام 2021م.
- 03 ارتفاع إجمالي إيرادات النفط و الغاز إلى نحو (5,883) مليون ريال عماني مقارنة بتحصيل (3,574) مليون ريال عماني بذات الفترة من عام 2021م.
- 04 ارتفاع الإيرادات الجارية إلى نحو (2,107) مليون ريال عماني، منها تحصيل توزيعات أرباح الاستثمارات المستلمة من جهاز الاستثمار العماني والبالغة نحو (584) مليون ريال عماني.

الإنفاق

سجل الإنفاق العام حتى نهاية يوليو 2022م ارتفاعاً بنسبة (8.8%) مسجلاً نحو (6,984) مليون ريال عماني، مقارنة بالإنفاق الفعلي للفترة ذاتها من عام 2021م والذي بلغ (6,420) مليون ريال عماني؛ ويعزى ارتفاع الإنفاق إلى:

- 01 ارتفاع المصروفات الإنمائية إلى نحو (479) مليون ريال عماني، مقارنة بصرف (375) مليون ريال عماني بذات الفترة من عام 2021م.
- 02 ارتفاع المصروفات الجارية إلى نحو (5,430) مليون ريال عماني، مقارنة بتسجيل (4,838) مليون ريال عماني بذات الفترة من عام 2021م.
- 03 ارتفاع جملة المساهمات والنفقات الأخرى إلى نحو (1,020) مليون ريال عماني، مقارنة بتسجيل (462) مليون ريال عماني بذات الفترة من عام 2021م.




العجز / الفائض

حققت الميزانية العامة للدولة فائضاً مالياً بنهاية يوليو 2022م بلغ نحو (1,019) مليون ريال عماني، مقارنة بتسجيل عجز مالي بنهاية يوليو 2021م بلغ (1,206) مليون ريال عماني، ويأتي ذلك مدفوعاً بارتفاع الإيرادات العامة للدولة مقارنة بالإنفاق العام.

خفض الدين العام وإدارة المحفظة الإقراضية

بلغ إجمالي الدين العام بنهاية أغسطس 2022م نحو (18.4) مليار ريال عماني بإنخفاض مقداره (2.4) مليار ريال عماني مقارنة بنفس الفترة من عام 2021م.

سلطنة عُمان مستمرة في إدارة المحفظة الإقراضية وخفض الدين العام بنحو 2.4 مليار ريال عُماني حتى نهاية أغسطس 2022م ، بعد أن بلغت أعلى مستوى للمديونية بنهاية عام 2021م. وذلك من خلال:

- إعادة شراء بعض السندات السيادية بأقل من قيمة إصدارها. 
- سداد قروض عالية الكلفة. 
- إصدار صكوك محلية للتداول في بورصة مسقط بكلفة منخفضة نسبياً. 

أهم النتائج التي تستفيد منها الدولة من إدارة المحفظة الإقراضية:



توفير فوائد واجبة السداد بقيمة (127) مليون ريال عُماني من خدمة الدين المستقبلية.



خفض معدل الدين العام ليلبلغ (18.4) مليار ريال عُماني بنهاية أغسطس 2022م.



تحسين النظرة المستقبلية والتصنيف الائتماني لسلطنة عُمان.



تعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد العماني.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)

مركز التعافي بصحار

فكرة المشروع

تسعى وزارة المالية بالتنسيق مع وزارة الصحة إلى تشغيل وتوسعة وإدارة مركز التعافي بصحار كمركز تميز لخدمات علاج وتأهيل متعاطي ومدمني المخدرات والمؤثرات العقلية، وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص. حيث سيتمثل دور القطاع الخاص في الآتي:

- تقديم خدمات علاج الإدمان من المخدرات والمؤثرات العقلية.
- تقديم خدمات التأهيل النفسي والاجتماعي.
- تطوير مبنى المركز وفقاً لمعايير مركز التميز.
- بناء وحدة إضافية في المركز لتقديم خدمات علاج سحب السموم.
- تقديم خدمات الرعاية المجتمعية للمرضى العمانيين.

الجهات ذات العلاقة

- وزارة الصحة
- القطاع الخاص

نطاق المشروع

- تصميم
- إنشاء
- تمويل
- تشغيل
- صيانة (DBFOM)

الآثار الاقتصادية والاجتماعية

رفع مستوى الوعي لدى المجتمع من مخاطر الإدمان.



الاستفادة من خبرات وقدرات القطاع الخاص لتقديم خدمات وتقنيات متقدمة في علاج وتأهيل متعاطي ومدمني المخدرات والمؤثرات العقلية.



بناء مجتمع آمن ومحصن ضد الإدمان.



تقديم خدمات علاج متقدمة محلياً.



مراحل المشروع

إجراءات التعاقد

إجراءات الترسية

إجراءات الطرح

دراسة الجدوى

أعلنت وزارة المالية عن مرحلة تقديم طلب إبداء الرغبة لتشغيل مركز التعافي بصحار. للاطلاع على التفاصيل بالإمكان زيارة الموقع الإلكتروني لوزارة المالية www.mof.gov.om

الاقتصاد العالمي

وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن وكالة فيتش في يونيو الماضي، ما زال التضخم العالمي يواصل ارتفاعه مع ما يصاحبه من آثار سلبية متزايدة على توقعات النمو العالمية. إذ أشارت الوكالة في التقرير بأن إجراءات الأغلاق التي شهدتها الصين فاقمت من التحديات التي تواجه سلاسل الإمداد العالمية، كما أدت اضطرابات إمدادات الطاقة والغذاء الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية إلى حدوث تأثير أسرع على التضخم الذي تشهده دول الاتحاد الأوروبي عن ما كان متوقعاً. وشهدت توقعات معدلات التضخم تعديلات غير مسبقة لاسيما توقعات دول الاتحاد الأوروبي للنصف الثاني من عام 2022م. وخفضت الوكالة توقعاتها بشأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام 2022م بنحو (0.6) نقطة أي إلى (2.9%) مقارنة بتوقعاتها المنشورة في تقرير مارس 2022م. وذكرت الوكالة بأنه من المتوقع أن يتراجع نمو الصين إلى (3.7%) خلال العام الجاري من (4.8%) عما كان متوقعا في التقرير الصادر في شهر مارس من هذا العام. كما خفضت الوكالة توقعاتها بشأن معدلات النمو في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إلى (2.9%) و(2.6%)، على التوالي. وأشارت الوكالة بأن توقعاتها حول معدل النمو العالمي خلال عام 2023م تراجعت نسبياً إلى نحو (2.7%).

أسواق النفط العالمية

أشارت وكالة إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في تقريرها الصادرة في أغسطس 2022م، بأن أسواق النفط العالمية قد شهدت تراجعاً طفيفاً في الطلب في الربع الثاني من عام 2022م، حيث انخفض الطلب على النفط بحوالي (0.7) مليون برميل في اليوم عن الربع الأول، مع توقعات أن يرتفع الطلب والعرض على النفط خلال الربع الثالث من العام الجاري بحوالي (1.2) و (2.1) مليون برميل في اليوم على التوالي. وتشير بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) إلى انخفاض الطلب خلال الربع الثاني من عام 2022م بحوالي (0.8) مليون برميل في اليوم مع توقع عودة ارتفاعه خلال الربع الثالث وحتى نهاية العام بحوالي (1.4 – 2.3) مليون برميل في اليوم.

الاقتصاد المحلي

رفعت وكالات التصنيف الائتماني العالمية تصنيفها لسلسلة عمان خلال عامي 2021م و 2022م مع تحسن نظرة مستقبلية مستقرة، ويعزى ارتفاع التصنيف إلى:

- ارتفاع أسعار النفط.
- تحسين المؤشرات المالية.
- انخفاض مخاطر الدين العام.
- تنفيذ إجراءات ومبادرات ضبط الأداء المالي.

Moody's

S&P Global

FitchRatings

تثبيت التصنيف عند Ba3

رفع التصنيف إلى "BB-"

رفع التصنيف إلى "BB"

أكتوبر 2021م

أبريل 2022م

أغسطس 2022م